أثرُ الاقتصاد الأزرق على تحقيق التَّنمية المُستدامة في ليبيا (دراسة قانونيَّة تحليليَّة)

The Impact of the Blue Economy on Achieving Sustainable Development in Libya (A Legal and Analytical Study)

د. مُحمَّد إبراهيم إعبيد مادقو: دكتوراه في القانون المدنيّ، باحث بالمركز الليبي لأبحاث وتنمية المناطق الريفية، ليبيا

د. مسعود فرج مُحمَّد الغرشة: مُحاضر بكليَّة القانون، قسم القانون العام، جامعة سرت، ليبيا.

Dr. Mohamed Ibrahim Obaid Madagho: *PhD in Civil Law – Researcher at the Libyan Center for Research and Development of Rural Areas, Libya.*

Email: lxyclibya77@gmail.com

Dr. Masoud Faraj Mohamed Al-Gharsha*: Lecturer at the Faculty of Law, Public Law Department, Sirte University, Libya.*
Email: masoud.faraj@su.edu.ly

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i5.1921

تاريخ الاستلام: 2026-04-01 تاريخ القبول: 2026-04-20 تاريخ النشر 2026-05-01

الملخص:

إنَّ الاقتصاد الأزرق والاهتمام به له دورٌ كبيرٌ في تحقيق التَّنمية المُستدامة، ممَّا ينعكسُ بشكلٍ مُباشرٍ في تحسين الظروف المعيشيَّة لجميع أفراد المُجتمع؛ لذلك أوْلَتْ مُعظم دول العالم في السَّنوات الأخيرةِ الاهتمامَ الأكبرَ بهذه الثروة باعتباره أحدَ مصادر الثروات المُتجدِّدة، حيثُ إنَّ لكلِّ دولةٍ خُطَطَها الاستراتيجيَّة في شتّى المجالات والتي تهدفُ في الأصل من خلالها إلى تحقيق مَصالحها الاقتصاديَّة وزيادة دخلها القوميّ؛ وذلك عن طريق الاستخدام الأمثلِ لجميع مواردها الاقتصاديَّة، ممَّا دفع الدولَ الساحليَّةَ إلى التوجُّه نحو الموارد البحريَّة التي تُتيح إمكاناتٍ مهمَّةً من شأنها أنْ تُحفِّزَ النموَّ الاقتصاديَّ وتكفلَ الرفاهَ الاجتماعيَّ، ولذلك تهدفُ هذه الدِّراسة إلى معرفةِ جوانب القصور في المُؤسَّسات الليبيَّة المُختصَّة بإدارة هذه الثروة، وهل هناك تشريعاتٌ ليبيَّةٌ تُنظِّمُ استغلالَ هذا الثروة، ممَّا نضمن معهُ تحقيقَ التَّنمية المُستدامة في ليبيا، والتي يكون هدفُها ترشيدَ الإنفاق والاستثمار بشكلٍ يُؤدّي للنموِّ الاقتصاديّ الشامل والمُتنوِّع الذي يُعزِّزُ حقوق الإنسان ورفاهية الجميع في ليبيا، مُستخدمين المنهجَ التحليليَّ الوصفيَّ لمُعالجة مُشكلة البحث المُتمثِّلة في التساؤلات المذكورة في متن البحث؛ للوصول إلى نتائجَ أهمُّها عدمُ وجود تشريعاتٍ مُختصَّةٍ في إدارة الاقتصاد الأزرق على وجه الخصوص، وقد خلصت هذ الدِّراسة إلى توصية المُشرِّع الليبيّ بِسَنِّ تشريعٍ وطنيٍّ مُتكامل للاقتصاد الأزرق يتضمَّنُ تحديد المفاهيم للقطاعات المعنيَّة به، ووضع إطارٍ قانونيٍّ يُوازن بين الاستهلاك الاقتصاديّ للموارد البحريَّة وحمايتها بيئيًّا.

الكلمات المفتاحيَّة: الاقتصاد الأزرق، التنمية المستدامة، التشريعات البحرية، الموارد البحرية، النمو الاقتصادي، الحوكمة البيئية، الاستثمار المستدام، القانون البيئي، إدارة الموارد الطبيعية.

Abstract:

The blue economy and the attention given to it play a major role in achieving sustainable development, which is directly reflected in improving the living conditions of all members of society. Therefore, most countries of the world in recent years have given greater attention to this resource as one of the sources of renewable wealth. Each country has its strategic plans in various fields, which primarily aim to achieve its economic interests and increase its national income, through the optimal use of all its economic resources. This has led coastal countries to turn towards marine resources that provide important potentials capable of stimulating economic growth and ensuring social welfare. Therefore, this study aims to identify the shortcomings in Libyan institutions responsible for managing this resource, and whether there are Libyan legislations regulating the exploitation of this resource, in order to ensure the achievement of sustainable development in Libya, whose goal is to rationalize spending and investment in a way that leads to comprehensive and diversified economic growth that promotes human rights and the well-being of all in Libya. The study adopts the descriptive-analytical approach to address the research problem represented in the questions raised in the body of the study, in order to reach results, the most important of which is the absence of specific legislation governing the management of the blue economy in particular. The study concludes by recommending that the Libyan legislator enact a comprehensive national law for the blue economy that defines the concepts of its relevant sectors and establishes a legal framework that balances the economic exploitation of marine resources with their environmental protection.

Keywords: Blue economy, sustainable development, marine legislation, marine resources, economic growth, environmental governance, sustainable investment, environmental law, natural resource management.

المُقدّمة:

أدركَ المُجتمع الدوليُّ خلال السنوات الأخيرة الأهمِّيَّةَ التي أضحى يكتسبُها الاقتصاد الأزرق باعتباره مُحرِّكًا للنموِّ الاقتصاديِّ، فقد أدَّت الأنماطُ المُعتمَدة في مجالَيْ الإنتاج والاستهلاك والتي كانت تفتقرُ للاستدامة اللازمة إلى الاستغلال المُفرط للموارد المُتاحة على اليابسة، ممَّا دفع الدولَ الساحليَّةَ إلى التوجُّه نحو الموارد البحريَّة التي تُتيح إمكاناتٍ مهمَّةً من شأنها أنْ تُحفِّزَ النموَّ الاقتصاديَّ وتكفلَ الرفاه الاجتماعيَّ، مع ضمان حماية البيئة. وفي هذا السِّياق، يُمثِّلُ الاقتصادُ الأزرقُ فرصةً جديدةً تنسجمُ تمام الانسجام مع روح الاستدامة والقدرة على الصمود التي تدعو إليها خطَّةُ الأمم المُتَّحدة للتَّنمية المُستدامة لعام 2030[1].

من الواضح أنَّ لكلِّ دولةٍ خططَها الاستراتيجيَّةَ في شتَّى المجالات والتي تهدفُ في الأصل من خلالها إلى تحقيق مصالحها الاقتصاديَّة وزيادة دخلها القوميِّ؛ وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لجميع مواردها الاقتصاديَّة، فنجد الدولَ الناميةَ التي تُعاني من العديد من المُشكلات الاقتصاديَّة دائمًا ما تبحث عن أفضل طرقٍ تستطيعُ من خلالها الحدَّ من هذه المشاكل الاقتصاديَّة العنيفة التي تُعاني منها، وبالأخصِّ مع استمرار الخلل الاقتصاديِّ الهيكليِّ الذي تُعاني منه معظم هذه الدول والذي يعدُّ مِن أخطر أنواع الاختلالات الاقتصاديَّة التي من المُمكن أنْ تُعاني منه أيُّ دولةٍ، فتعمل على تسخير شتى جهودها في العمل على زيادة استثماراتها في المجالات التي تمتلكُ فيها مزايا نسبيَّةً تستطيعُ من خلالها تحسينَ هيكلها الإنتاجيِّ، أمَّا الدولُ المُتقدِّمةُ فتعمل على الاهتمام بخطط التَّنمية الاقتصاديَّة كأداةٍ لتحقيق زيادة الدخول والتقدُّم في كلِّ مجالات الحياة لتحقيق الرفاه الاجتماعيِّ[2].

مُشكلة الدِّراسة:

تتجسد مُشكلة الدِّراسة في عدم استغلال البيئةِ البحريَّةِ من قِبَل الدولة الليبيَّة بشكلٍ يُسهم في دعم الاقتصاد الوطنيِّ، بالرغم من طول السَّاحل الليبيِّ على ضفاف البحر المُتوسِّط الغنيِّ بالموارد الحيويَّة والمعادن الثمينة، والطاقة المُتجدِّدة، وعليه تثور عدَّةُ تساؤُلاتٍ على النحو التالي:

1. هل للاقتصاد الأزرق تأثيرٌ مُباشرٌ في تحقيق التَّنمية المُستدامة في ليبيا على نهجٍ عالميٍّ شاملٍ يهدفُ إلى تحسين الظروف المعيشيَّة للمُواطن بشكلٍ مُباشر؟.
2. هل نظَّم المُشرِّعُ الليبيُّ الاقتصاد الأزرق على وجه الخصوص في تشريعات؟

(1) ريم بومعرفي، تبنِّي الاقتصاد الأزرق كمسارٍ جديدٍ للدول النامية: دراسة حالة الجزائر، دراسات اقتصاديَّة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليميَّة، 2023م، مجلد 23، العدد 1، ص 18.

(2) مُحمَّد عادل سيد مُحمَّد صالح، مُساهمة الاقتصاد الأزرق في النموِّ الاقتصاديِّ والتَّنمية المُستدامة، المجلة العلميَّة للدِّراسات التجاريَّة والبيئيَّة، جامعة قناة السويس – كليَّة التِّجارة بالإسماعيليَّة، يوليو 2025م، مجلد 16، العدد 3، ص 5011– 5012.

3. هل هناك رؤيةٌ مُستقبليَّةٌ للحكومة الليبيَّة فيما يتعلَّقُ باستغلال هذه الثروة البحريَّة كما ينبغي على مدًى طويلٍ؟
4. هل هناك اتِّفاقيَّاتٌ مُشتركةٌ مع دول الجوار بخصوص استثمار هذه الثروة وحمايتها وفقًا لقواعد القانون الدوليّ؟
5. هل الأجهزة المُختصَّة بإدارة الاقتصاد الأزرق المُتواجدة حاليًّا لها دورٌ فعالٌ في إدارته كما ينبغي من خلال وضع الخُطط الاستراتيجيَّة التي تُحدِّدُ طرقَ استخدام هذا المورد بما يُحقِّقُ التَّنمية المُتواصلة على مدًى بعيدٍ للأجيال القادمة؟

منهج الدِّراسة:

اتَّبعت في هذه الدِّراسة المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ، من خلال الاطِّلاع على الدِّراسات السَّابقة المُتعلِّقة بالاقتصاد الأزرق، وتحليلها بالشكل الذي يُحقِّقُ التَّنمية المُستدامة في ليبيا، وكذلك دراسة القوانين والتَّشريعات الخاصَّة بتنظيم هذه الثروة بشكلٍ أفضلَ؛ لمُعالجة إشكاليَّة البحث.

أهمِّيَّة الدِّراسة:

يُعتبر موضوع الاقتصاد الأزرق من الموضوعات المهمَّة التي تُسهم في دعم الاقتصاد الوطنيّ وتحقيق التَّنمية المُستدامة، حيثُ تتمثَّلُ أهمِّيَّة هذه الدِّراسة في القضاء على البطالة بشكلٍ كبيرٍ، ممَّا يُسهم في الاستقرار الاجتماعيّ والسِّياسيّ والاقتصاديّ، وكذلك المُساهمة في جذب الاستثمارات والسِّياحة الشاطئيَّة، وهذا ما سيُؤدِّي إلى تنوُّع مصادر الدخل في ليبيا.

هيكل الدِّراسة:

تمَّ تقسيمُ هذه الدِّراسة على النحو الآتي:

- المطلب الأول: ماهيَّة الاقتصاد الأزرق والتَّنمية المُستدامة.
- المطلب الثاني: الآثارُ الاقتصاديَّةُ للاقتصاد الأزرق.

المطلب الأول: ماهيَّةُ الاقتصاد الأزرق والتَّنمية المُستدامة

"الاقتصادُ الأزرق" تعبيرٌ جديدٌ يتردَّدُ كثيرًا في جدول الأعمال الدوليّ للتَّنمية المُستدامة، إذ يتحدَّث الجميعُ عن الاقتصاد الأزرق في العالم بأَسْره، ويجتمعون في مُنتدياتٍ مُختلفةٍ لتبادُل الأفكار عن كيفيَّة الاعتناء بصورةٍ أفضلَ بهذا المورد الحيويّ من خلال الإدارة الجيِّدة للموارد المائيَّة والاعتماد

على البحار والمُحيطات في التَّنمية المُستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتيّ من الغذاء[1].

يتعلَّقُ الاقتصاد الأزرق بالاستخدام المُستدام للموارد المائيَّة – المُحيطات والبحار والبحيرات والأنهار– بهدف تعزيز النموِّ الاقتصاديّ، وتحسين سُبُل العيش، وخلق فُرَص العمل، مع احترام البيئة، والقيم الثقافيَّة، والتنوُّع البيولوجيّ، وبناءً على ما تقدَّم سوف نقسِّمُ هذا المطلبَ إلى فرعين؛ سنتناولُ في الفرع الأول مفهومَ الاقتصاد الأزرق، ثم نتناول في الفرع الثاني مفهوم التَّنمية المُستدامة.

الفرع الأول: مفهومُ الاقتصاد الأزرق

يُعَدُّ مفهوم الاقتصاد الأزرق مفهومًا حديثًا نسبيًّا، برز إلى السطح في العام 2012م، وذلك في إطار فعاليَّات مُؤتمر الأمم المُتَّحدة للمُحيط الذي انعقد في العاصمة البرتغاليَّة لشبونة، حيث يرتبطُ هذا المفهوم بالأنشطة الاقتصاديَّة التي تقومُ على استغلال موارد المُحيطات والبحار والخلجان والبحيرات، وهي أنشطةٌ مُتعدِّدةٌ ومُتنوِّعةٌ تشملُ كلاًّ من أنشطة صيد الأسماك والاستزراع السمكيّ، والنقل والشحن البحريّ والموانئ البحريَّة واللوجستيات المُرتبطة بها، والتعدين والتنقيب البحري، ونقل وتوليد الطاقة، وصناعة السفن والقوارب والترفيه والسِّياحة البحريَّة والشاطئيَّة، ونشاط قطاع المعلومات والتكنولوجيا الحيويَّة، فنشاطُ صيد الأسماك – مثلاً – يُعَدُّ مصدرًا للأمن الغذائيّ[2].

ويرتبطُ الاقتصادُ الأزرقُ بالنُّظم الإيكولوجيَّة البحريَّة بوصفها أصولاً طبيعيَّةً تدعم الصِّناعاتِ البحريَّةَ، مثل الشِّعاب المرجانيَّة التي توفِّر مأوى للأسماك ومدخلاتٍ للصِّناعات.

ويُعرِّفُ الاقتصادَ الأزرقَ رجلُ الاقتصاد البلجيكيّ غانتر بولي بأنه "الاقتصادُ الذي يُؤكِّد على صون الإدارة المُستدامة للموارد المائيَّة؛ من أجل استدامة الاقتصاديَّات القائمة عليها، استنادًا إلى فرضيَّة أنَّ النُّظم الأيكولوجيَّة السَّليمة للمُحيطات، هي أكثرُ إنتاجيَّةً، وهي واجبةٌ من أجل استدامة الاقتصاديَّات القائمة على المُحيطات"[3]، حيثُ يبيِّنُ هذا النصُّ مفهومَ "الاقتصاد الأزرق"، الذي يُركِّزُ على أهمِّيَّة الإدارة المُستدامة للموارد المائيَّة؛ لضمان استدامة الاقتصاديَّات المُرتبطة بالبحار والمحليَّات المائيَّة. يعتمدُ هذا المفهوم على افتراض أنَّ النُّظم الإيكولوجيَّة الصحِّيَّة للمُحيطات تُعزِّز الإنتاجيَّة، وتُعتبر ضروريَّةً لدعم هذه الاقتصاديَّات.

(1) أبو زيد، محمد صبري، وفوزي، أحمد محمد. (2025). دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة. دار الفتح للطباعة والنشر، ص. 5.

(2) القليطي، محمد بن يوسف عيسى. (2025، مايو). الاقتصاد الأزرق ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: الاهتمام العالمي وبعض التجارب الدولية والإقليمية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (124)، ص117.

(3) أبو زيد و فوزي، مصدر سابق، ص 17.

ويُعرِّفُ برنامج الأمم المُتَّحدة للبيئة الاقتصادَ الأزرقَ بأنه "هو اقتصادٌ يُؤدِّي إلى تحسين الرفاه الإنسانيّ وتعزيز العدالة الاجتماعيَّة، مع التقليص بشكلٍ كبيرٍ من المخاطر البيئيَّة وندرة الموارد"، وهذا التعريفُ يهدفُ إلى تحوُّل اقتصاديٍّ يُحقِّق توازُنًا بين التَّنمية الاقتصاديَّة وحماية البيئة، كما يهدفُ إلى تحسين الرفاه الإنسانيّ، والعدالة الاجتماعيَّة؛ من خلال توفير الفرص الاقتصاديَّة لكلِّ أفراد المُجتمع.

أمَّا البنكُ الدوليُّ فيُعرِّفُه بأنه "مجموعُ القطاعات الاقتصاديَّة والسِّياسات ذات الصِّلة التي تُحدِّدُ معًا ما إذا كان استخدامُ موارد المُحيطات مُستدامًا"، ويتَّضح من هذا التَّعريف بأنَّ الاقتصاد الأزرق يُشير بشكلٍ أعمقَ إلى مجموعةٍ من القطاعات الاقتصاديَّة والسِّياسات التي تُحدِّدُ استدامة استخدام موارد المُحيطات، وتشملُ القطاعاتُ الاقتصاديَّةُ الصيدَ، السِّياحة البحريَّة، والطاقة البحريَّة، وغيرها من الأنشطة المُعتمدة على المُحيطات، أمَّا السِّياسات التي تُحدِّد استخدامَ موارد المُحيطات فتشملُ القوانينَ والإجراءاتِ التي تهدفُ إلى حماية الموارد البحريَّة وضمان استخدامها بشكلٍ مُستدام.

وتُعرِّفُ المُفوَّضيَّة الأوروبيَّة الاقتصادَ الأزرقَ بأنه "يشملُ الاقتصادُ البحريُّ، المعروف أيضًا بالاقتصاد الأزرق أو اقتصاد البحر، جميع الأنشطة المُتعلِّقة بالمُحيطات والبحار والسَّواحل"، حيث يتكوَّنُ الاقتصادُ البحريُّ من الصيد البحريّ، والسِّياحة البحريَّة، والنقل البحري، وأبحاث المُحيطات، والطاقة البحريَّة، ويُسهم الاقتصادُ البحريُّ في توفير فُرَص عملٍ ويُعزِّزُ النموَّ الاقتصاديَّ.

وقد اعتمد الاتِّحاد الإفريقيُّ بشكلٍ طبيعيٍّ الاقتصادَ الأزرقَ؛ من أجل ضمان التحوُّل الهيكليّ للقارَّة الإفريقيَّة وتحقيق تنميتها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المُستدامة. وفي هذا الصَّدد، تتناولُ هذه المُؤسَّسة الاقتصادَ الأزرقَ وَفْق المُقاربة التالية: باعتباره بُعدًا جديدًا للنهضة الإفريقيَّة، سيُساهم الاقتصاد الأزرق في إفريقيا مُساهمةً رئيسيَّةً في تحقيق التحوُّل والنموِّ داخل القارّة، ممَّا سيسمحُ بتقدُّم المعارف في مجال التكنولوجيا الحيويَّة البحريَّة والمائيَّة، ونموِّ الصِّناعة البحريَّة في إفريقيا، وتطوير النقل البحريّ والنقل عبر الأنهار والبحيرات والنهوض بقطاع الصيد، واستغلال وتثمين المعادن التي لم تُستغَلّ بعد وغيرها من الموارد الأخرى[1].

ويُمكننا تعريفُ الاقتصاد الأزرق بأنه "الاستخدامُ المُستدام للموارد البحريَّة والمائيَّة من خلال إدارة الموارد البحريَّة بطريقةٍ تُحافظ على البيئة البحريَّة وحماية التنوُّع البيولوجيّ والنظم الإيكولوجيَّة؛ بهدف تحسين الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وتحقيق رفاهية المُجتمع".

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. (2018، ديسمبر). الاقتصاد الأزرق ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب. ص. 18.

وبناءً على ما سبق؛ يجب الإشارةُ إلى الفرق بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، فهُما مفهومان مُرتبطان بالاستدامة، لكنهما يختلفان في تركيزهما وأهدافهما، حيثُ يعتمدُ الاقتصاد الأخضر على خفض انبعاثات الكربون، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، ويهدفُ إلى تحسين جودة البيئة وتقليل النفايات من خلال الاستثمار في التقنيَّات النظيفة، ويستفيد من قوَّة عاملة محدودة، مع التركيز على خلق فرصِ عملٍ ضمن مجالات الطاقة المُتجدِّدة والتقنيَّات البيئيَّة، أمَّا الاقتصاد الأزرق فيقومُ بإدارة الموارد البحريَّة والمائيَّة بشكلٍ مُستدام، ويسعى إلى تحقيق إنتاجٍ فعالٍ ونظيفٍ دون الإضرار بالبيئة البحريَّة، ويتطلَّب استخدامًا فعالاً للموارد البحريَّة لتعزيز حياة المُجتمعات، ويجمعُ بين تنمية الاقتصاد وحماية البيئة[1].

ويُمكن القول: إنَّ المفهومَيْن يسعيان إلى تحقيق التَّنمية المُستدامة، لكنَّ الاقتصاد الأخضر يدورُ حول البَرّ والموارد الطبيعيَّة، بينما يُركِّز الاقتصاد الأزرق على البحار والمُحيطات، ممَّا يجعلُه معنيًّا بالتوازُن بين استغلال هذه الموارد وتوفير بيئةٍ صحيَّة.

الفرع الثاني: مفهومُ التَّنمية المُستدامة

يبرُز مفهومُ التَّنمية المُستدامة من الأفكار التي قدَّمها كلٌّ من محبوب الحق وأمارتايا سن، وذلك من خلال عملهما في البرنامج الإنمائيّ للأمم المُتَّحدة، حيث يتجاوزُ هذا المفهومُ الحدودَ الاقتصاديَّةَ ليحوِيَ الأبعاد الاجتماعيَّة والبيئيَّة، إذ إنَّ مفهوم التَّنمية المُستدامة يتمحورُ حول البُعد الاقتصاديّ والاجتماعيّ، مع التركيز على الإنسان كعنصرٍ أساسيٍّ في العمليَّة التَّنمويَّة، وينظر إلى الأبعاد الإنسانيَّة كعناصرَ محوريَّةٍ، حيث تُعتبر الطاقات المادّيَّة بمثابة وسائلَ لتحقيق التَّنمية، وليس الهدفَ الرئيسَ، وكان دورُ الوزير النرويجيّ كرو هارلم برون لاند قد أسهم إسهامًا كبيرًا في ترسيخ مفهوم التَّنمية المُستدامة من خلال تقريره في عام 1987، الذي أكَّد على ضرورة تلبية الحاجيّات الحاليَّة دون الإضرار بحاجيَّات الأجيال القادمة والتوزيع العادل للثروات، ويشملُ مفهومُ التَّنمية المُستدامة تحقيقَ توزيعٍ عادلٍ للموارد والثروات، وتحسين الخدمات العامَّة، مع ضمان حقوق الإنسان والحرّيَّات، والتأكيد على أهمّيَّة تطوير البنى التحتيَّة والتَّجهيزات دون الإضرار بالموارد الطبيعيَّة، ممَّا يسمحُ بتحقيق نموٍّ مُستدام، ويُعتبر الحفاظ على حقوق واحتياجات الأجيال المُقبلة جزءًا أساسيًّا من التَّنمية المُستدامة، ممَّا يعكسُ الطابعَ الاستداميَّ للمفهوم، وعليه يُمكن فهمُ أنَّ التَّنمية المُستدامة

(1) Techera, E. J., & Winter, G. (2019). Marine extremes: Ocean safety, marine health and the blue economy. Routledge, p. 20 ff.

تتطلَّبُ توازُنًا بين الأبعاد المُختلفة لضمان تحقيق التَّنمية بطرقٍ تُحافظ على الموارد والحقوق للأجيال المُقبلة[1].

إذا لاحظنا الانتشارَ الواسعَ لاصطلاح التَّنمية المُستدامة، وعلى الرغم من ذلك تبدو الفكرةُ غيرَ مُحدَّدةٍ من الناحية القانونيَّة بشكلٍ واضحٍ وصريح، وقد عرَّف القانون رقم 15 لسنة 2003م في شأن حماية وتحسين البيئة التَّنمية المُستدامة في الفصل الأوَّل – المادَّة الأولى منه بأنها "التَّنمية التي تُحقِّقُ احتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بحاجات وقدرات أجيال المُستقبل". وعليه؛ فإنَّ المُشرِّع الليبيَّ قد أبدى اهتمامًا واضحًا بتلبية احتياجات الأجيال الحاليَّة في مُختلف المجالات الاقتصاديَّة، الاجتماعيَّة، والبيئيَّة، والتأكيد على أهمِّيَّة عدم الإسراف في استخدام الموارد الطبيعيَّة؛ لضمان قدرتها على تلبية احتياجات الأجيال القادمة، والسَّعي لتحقيق توازُنٍ بين النموِّ الاقتصاديّ والحفاظ على البيئة، ممَّا يُعزِّزُ من جودة الحياة لجميع الأفراد.

يعكسُ هذا التعريفُ الفهمَ العميقَ لمبدأ الاستدامة كأساسٍ لأيِّ خُططٍ أو سياساتٍ تنمويَّةٍ، ممَّا يُعَدُّ ضامنًا لتوجيه التَّنمية بطرقٍ تُحافظ على الحقوق والموارد للأجيال القادمة، وتُعتبر هذه القاعدةُ بدايةً جيدةً نحو إطارٍ قانونيٍّ يُعزِّز من مفهوم التَّنمية المُستدامة في ليبيا.

وقد تضمَّن تقنينُ البيئة الفرنسيُّ تعريفًا للتَّنمية المُستدامة بأنه "يبتغي هدف التَّنمية المُستدامة تلبية احتياجات التَّنمية والصحَّة للأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها[2]". ويتناولُ المُشرِّعُ الفرنسيُّ هدفَ التَّنمية من خلال تأكيد تلبية احتياجات الجيل الحاليّ مع ضمان عدم المساس باحتياجات الأجيال القادمة، ويتبيَّن بأنَّ المُشرِّع قد أغفل التَّطوير الدائمَ للتَّنمية المُستدامة.

ففي بلجيكا ينصُّ قانون ٥ من مايو ١٩٩٧ على أنَّ التَّنمية المُستدامة هي التَّنمية التي ترتكزُ على تلبية الاحتياجات الحاضرة دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة التي يتطلَّبُ تحقيقُها عمليَّةَ تغيير تحقُّق التلاؤُم بين استعمال الموارد وتخصيص الاستثمارات واستهداف التَّنمية التكنولوجيَّة والبناء المُؤسَّسي مع الاحتياجات سواء الحاضرة أو المُقبلة[3].

ويُلاحظ بأنَّ فكرة التَّنمية المُستدامة تتميَّزُ بكونها مُتعدِّدة الأبعاد، فهي تتميَّزُ أولاً ببُعدها الزمنيّ الذي يتجاوزُ الأجيالَ الحاضرة، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى تشملُ الفكرة من الناحية

(1) الغرباوي، شهدان عادل. (2020). التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية. دار الفكر الجامعي، ص. 14.

(2) Legifrance. (n.d.). Article L. 110-1 du Code de l’environnement. https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000043975398

(3) عبد اللطيف، محمد محمد. (2026). قانون التنمية المستدامة. دار النهضة العربية، ص. 13–14..

الموضوعيَّة أبعادًا بيئيَّةً واقتصاديَّةً واجتماعيَّة، وهي ما تُعرَفُ أيضًا بالدعائم الثلاث للتَّنمية المُستدامة، وتقومُ التَّنمية المُستدامة على ثلاثةِ مبادئَ:

1-العدالة في التَّنمية المُستدامة وَفق المبدأ 3 من إعلان ريو لسنة 2012م، تعني تحقيقَ التَّوازُن بين الأبعاد الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والبيئيَّة، ممَّا يضمنُ أنَّ كلَّ الأفراد يحصلون على فرصٍ مُتساويةٍ لتحقيق رفاههم، حيث تُسهم العدالة في بناء الثقة والتماسُك في المُجتمع، والحفاظ على الموارد، وضمان استمرار التقدُّم.

2- الإدراج وفقًا للمبدأ 4 من إعلان ريو لسنة 2012م، أنْ تكونَ حمايةُ البيئة جزءًا لا يتجزَّأ من عمليَّة التَّنمية، ولا يُمكن النظرُ فيها بمعزلٍ عنها[1].

3- التكامُل في التَّنمية المُستدامة هو عمليَّةٌ تهدفُ إلى التَّنسيق بين الأبعاد المُختلفة للتَّنمية، سواءٌ كانت اقتصاديَّةً، اجتماعيَّةً، أو بيئيَّة؛ لتحقيق نتائجَ شاملةٍ ومُستدامة، وتكامُل هذه الأبعاد يُسهم في تطوير استراتيجيَّاتٍ فعالةٍ تُعالج التحدِّياتِ المُعقَّدة بطرقٍ مُتكاملةٍ.

المطلب الثاني: الآثارُ الاقتصاديَّةُ للاقتصاد الأزرق

لمَّا كان الاقتصادُ الأزرقُ يقومُ في الأساس على موارد المُحيطات والبحار، وهي بطبيعتها مواردُ بيئيَّةٌ؛ فإنَّ هذا الاقتصاد يرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بالتَّنمية المُستدامة القائمة على فكرة الاستغلال الكُفء للموارد الطبيعيَّة البيئيَّة والمُحافظة عليها من الاستنزاف والهدر، ومُراعاة حقوق الأجيال المُستقبليَّة في الاستفادة منها، ويتَّفق ذلك مع مفهوم الاقتصاد الأزرق الذي يُعرَّف إجمالاً بأنه "جميعُ الأنشطة الاقتصاديَّة المُتعلِّقة بالمُحيطات والبحار والسَّواحل، مع الحفاظ على صحَّة النظام البيئيّ لتلك الموارد والاعتماد عليها واستخدامها بشكلٍ مُستدام، فالاقتصادُ الأزرقُ يعمل على تعزيز النموِّ الاقتصاديّ"، وعليه. سنقسِّمُ هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنتناول في الفرع الأوَّل مُتطلَّباتِ الاقتصاد الأزرق وقطاعاته، وفي الفرع الثاني سنتطرَّق إلى آثار الاقتصاد الأزرق على الاقتصاد الليبيّ.

الفرع الأول: مُتطلَّبات الاقتصاد الأزرق وقطاعاته

يُعتبر الاقتصادُ الأزرقُ نهجًا مُبتكرًا يهدفُ إلى تحقيق الاستدامة من خلال استغلال الموارد البحريَّة بطريقةٍ مسؤولة، ويُشجِّع على تبادُل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول لتطوير سياساتٍ شاملةٍ تدعم الاستدامة، كما يُحفِّز البحث والتَّطوير في تقنيَّاتٍ جديدةٍ لتحسين استغلال الموارد البحريَّة وتقليل الأثر البيئيّ، حيث يُسهم في توفير مواردَ غذائيَّةٍ مُستدامة من خلال تحسين إنتاج الغذاء في البحار.

(1) المصدر السابق، ص16.

أولاً: مُتطلَّبات القطاع الأزرق:

1- التكريسُ القانونيُّ للاقتصاد الأزرق: يجبُ وجود سياساتٍ واضحةٍ تدعم الاستثمار في القطاع الأزرق، وتوفير أطرٍ قانونيَّةٍ لحماية البيئة وضمان استدامة الموارد البحريَّة، وإدراج التَّنمية على نطاقٍ تشريعيٍّ واسع، ودمج المبادئ القانونيَّة والتَّنظيميَّة التي تدعمُ مفهومَ الاقتصاد الأزرق في الإطار القانونيّ للدول[1].

كما يجبُ وضع تشريعاتٍ وطنيَّةٍ قويَّةٍ تهدفُ إلى حماية البيئات البحريَّة والمائيَّة من التلوُّث وعمليَّات الاستغلال الجائر، وتنظيم حقوق الصيد في المناطق البحريَّة، وتحديد الفترات المحظورة والأماكن المُحدَّدة للصيد، والتطرُّق إلى اتِّفاقيَّات الأمم المُتَّحدة، مثل اتِّفاقيَّة قانون البحار التي تهدفُ إلى تنظيم استخدام الموارد البحريَّة وحماية البيئة، اتِّفاقيَّات التنوُّع البيولوجيّ مثل اتِّفاقيَّة التنوُّع البيولوجيّ التي تُسهم في حماية الكائنات البحريَّة، إذ إنّ تكريس الاقتصاد الأزرق قانونيًّا يُسهم في تحقيق التَّنمية المُستدامة، ويُعزِّز من استخدام الموارد البحريَّة بشكلٍ مُتوازنٍ يُحافظ على البيئة ويُحقِّق الفوائد الاقتصاديَّة.

2- البنية التحتيَّة: تفعيل الموانئ وتحسينها والبنية التحتيَّة الساحليَّة لتسهيل التجارة والنقل، وبناء مرافقَ مثل مراكز البحث والمُعالجة والتَّخزين.

3- التكنولوجيا والابتكار: استخدام تقنيَّاتٍ جديدةٍ، مثل الاستزراع المائيّ المُستدام والطاقة المُتجدِّدة البحريَّة والاستثمار في الأبحاث لتحسين كفاءة استخدام الموارد[2].

4- التَّعاوُن الدولي: تعزيز التَّعاوُن بين الدول في مجالاتٍ مثل البحث العلميّ والمُمارسات المُستدامة، مُشاركة المعرفة والخبرات بين البلدان المُختلفة[3].

5- التَّمويل والاستثمار: توفير آليَّاتٍ تمويليَّةٍ لدعم المشاريع في القطاع الأزرق، ويجبُ التَّشجيع على الاستثمارات وجذب الاستثمارات المحليَّة والدوليَّة في مجالات الاقتصاد الأزرق.

6- التَّعليم والتَّدريب: تطوير برامجَ تعليميَّةٍ تدريبيَّةٍ تتعلَّقُ بالاستدامة البحريَّة والصيد المُستدام؛ وذلك بالاستفادة من الدول التي سبقَتْنا في الاهتمام في القطاع الأزرق، إضافةً إلى نشر الوعي حول أهمِّيَّة الاقتصاد الأزرق والاستدامة في المُجتمعات المحليَّة[4].

---

(1) المصدر السابق، ص44.

(2) زميت، صوفيا. (2025م). دور تمويل أنشطة الاقتصاد الأزرق في تعزيز استثمارات التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 8(2)، ص23.

(3) القليطي، مصدر سابق، ص. 124.

(4) أبو زيد و فوزي، مصدر سابق، ص 29.

7- الإدارة المُستدامة: إنشاء استراتيجيَّاتٍ واضحةٍ لإدارة الموارد البحريَّة بطريقةٍ مُستدامة، ووضع آليَّاتٍ لرصد صحَّة البيئة البحريَّة والمُراجعة الدوريَّة لاستراتيجيَّات الإدارة.

إنَّ الاهتمام بتلبية هذه المُتطلَّبات يُمكن أنْ يُسهم في تعزيز القطاع الأزرق وضمان استدامته، ممَّا ينعكسُ إيجابيًّا على المُجتمع الليبيّ والبيئة البحريَّة الليبيَّة.

ثانيًا: قطاعاتُ الاقتصاد الأزرق:

تُمثِّل القطاعاتُ البحريَّة التَّقليديَّة كالصيد والسِّياحة والأنشطة الميناءيَّة، أبرزَ مُكوِّنات الاقتصاد الأزرق، وذلك إلى جانب الأنشطة الجديدة والنَّاشئة، مثل الطاقة المُتجدِّدة البحريَّة وتربية الأحياء المائيَّة والأنشطة الاستخراجيَّة لقاع البحار والتقنيَّة الحيويَّة البحريَّة والتنقيب البيولوجيّ وغيرها. وتختلفُ مُكوِّنات الاقتصاد الأزرق من بلدٍ لآخر، اعتمادًا على ظروفها المحليَّة والرؤية الوطنيَّة المُعتمَدة فيها، بحيث تعكسُ مفهومها الخاصّ لمُكوِّنات وقطاعات الاقتصاد الأزرق، فقد أتاح مفهوم الاقتصاد الأزرق آفاقًا وأبعادًا جديدةً للتَّنمية المُستدامة عن طريق استخدام موارد المُحيطات والبحار والخلجان والموارد الحيويَّة بشكلٍ عامٍ، سواءٌ على المُستوى الوطنيّ أو الدوليّ، وتعتمد على تطوُّر الصِّناعات والأنشطة القائمة على الموارد البحريَّة والمُحيطات[1]، وسنُوضِّح قطاعات الاقتصاد الأزرق في النقاط الآتية:

1- قطاع المأكولات البحريَّة والصيد البحري:

يُعتبران من العناصر الحيويَّة في قطاع الاقتصاد الأزرق، حيث يجمعُ بين إنتاج الغذاء والعديد من الفُرَص الاقتصاديَّة، ويشملُ هذا القطاعُ جوانبَ منها، المصايد الطبيعيَّة، وتشملُ صيد الأسماك والكائنات البحريَّة مثل الروبيان، والأصداف، والسرطان. وتُوفِّرُ هذه المصادرُ غذاءً مُغذِّيًا، وتُسهم في الأمن الغذائيّ، وتربية الأحياء المائيَّة تتضمَّن زراعة الأسماك في بيئاتٍ مائيَّة، ممَّا يُعزِّز الإنتاجَ ويُقلِّل الضغط على المصايد الطبيعيَّة، وتشمل أنواعًا مُتعدِّدةً مثل السلمون، والجمبري، والأسماك البيضاء[2].

حيث يُشكِّلُ قطاعُ المأكولات البحريَّة والصيد البحريّ جزءًا حيويًّا من الاقتصاد الأزرق، ويُؤكِّد على الحاجة لتحقيق توازُنٍ بين الاستهلاك وموارد المُحيطات، من خلال التوجُّه نحو المُمارسات المُستدامة، ويُمكن لهذا القطاع أنْ يُسهم في تنميةٍ اقتصاديَّةٍ مُستدامةٍ تصبُّ في مصلحة الأجيال القادمة.

([1]) القليطي، مصدر سابق، ص 124.

([2]) زغلول، أحمد خالد سعد. (2023، أبريل). الاقتصاد الأزرق وتعظيم الاستثمار في مصر. مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 114(550)، ص. 397.

2- قطاع الاقتصاد الحيويّ الأزرق:

يُعتبر قطاع التقنيَّة الحيويَّة الزرقاء من المجالات الحيويَّة والمُتطوِّرة في الاقتصاد الأزرق، حيث يُسهم بشكلٍ كبيرٍ في الابتكار وتحسين جودة الحياة عبر تطبيق التقنيَّات البيولوجيَّة البحريَّة في مجالاتٍ مُتعدِّدة، ويشملُ الأدوية والعلاج، وهو سوقٌ مهمٌّ ينمو بسرعةٍ بسبب الطلب المُتزايد على العلاجات الطبيعيَّة، وتطوير أدويةٍ جديدةٍ من المُكوِّنات البحريَّة، مثل بعض المُكوِّنات الفعالة الموجودة في الأسماك والأعشاب البحريَّة، ومُستحضرات التَّجميل، واستخدام المركبات البحريَّة لتحسين مُنتجات التَّجميل والعناية بالبشرة، مثل مُستحضرات التَّرطيب والشباب[1].

إنَّ قطاع التقنيَّة الحيويَّة للاقتصاد الأزرق يعدُّ أحدَ أهمِّ القطاعات المُستقبليَّة التي سُتقدِّم حلولاً مُستدامةً، وتجعل من المُمكن الانتفاعَ من الموارد البحريَّة بأسلوبٍ يتماشى مع التوجُّهات العالميَّة نحو الاستدامة والابتكار.

3- قطاع الطاقة المُتجدِّدة البحريَّة:

وتشملُ طاقةَ الرياح البحريَّة، ويُستخدم هذا النوع من الطاقة في توليد الكهرباء باستخدام توربينات الرياح المركَّبة على البحر، وتُعتبر هذه التقنيَّة من أنظف أشكال الطاقة، كما تشملُ أيضًا طاقة الأمواج والمدِّ والجزر وهي تُعتبر طرقًا واعدةً لتوليد الطاقة، حيث تَستخدم قوَّة الأمواج وتغيُّر مُستويات المياه لتوليد الكهرباء، وتشمل التحدِّياتُ التكاليفَ الأوليَّةَ العالية للبنية التحتيَّة، إضافةً إلى المشاكل التقنيَّة والبيئيَّة المُتعلِّقة بمواقع التركيب[2].

4- قطاع الصِّناعات البحريَّة:

يُعتبَرُ قطاع الصِّناعات البحريَّة من القطاعات الأساسيَّة التي تُسهم في النموِّ الاقتصاديّ وتلبية احتياجات السوق، حيث يهتمُّ قطاعُ الصِّناعات البحريَّة بتصنيع وتقديم خدماتٍ مُتعلقةٍ بالسفن والقطاعات البحريَّة الأخرى، ويشملُ ذلك تصميمَ وبناء وصيانة السفن، إضافةً إلى توفير المُعِدَّات للقطاع، كما يشملُ تصميم واستكمال مُختلف أنواع السفن مثل السفن التِّجاريَّة، والسُّفن السِّياحيَّة والغوَّاصات، وتقدِّم الشركات في هذا القطاع خدمات صيانة وإصلاح للسفن، ممَّا يضمنُ استمرارَ تشغيلها بكفاءةٍ، وتشملُ تصنيعَ أجهزة الملاحة والاتِّصالات، ونظم الدفع والمُعِدَّات الأساسيَّة للسفن[3].

(1) زميت، مصدر سابق، ص 19.

(2) أبو زيد و فوزي، مصدر سابق، ص 37.

(3) زغلول، مصدر سابق، ص 400.

5- قطاعُ التِّجارة الإلكترونيَّة والاتِّصال والمعلومات في الاقتصاد الأزرق:

يُعتبر قطاع التِّجارة الإلكترونيَّة والاتِّصالات والمعلومات في الاقتصاد الأزرق من المُكوِّنات الحيويَّة التي تُعزِّز النموَّ والتَّنمية المُستدامة، وتُمثِّلُ التِّجارة البحريَّة أهمِّيَّةً كبرى لكثير من دول العالم، فضلاً عن خدمات التأمين البحريّ والخدمات ذات الصِّلة بتمويل السفن، وتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات البحريَّة تشمل الاستشارات الهندسيَّة البحريَّة والبيئة وخدمات الأرصاد الجويَّة وإدارة المشروعات، وخدمة المعلومات الجغرافيَّة وتصميم اليخوت واتِّصالات الغوَّاصات وغيرها من الهياكل البحريَّة، مع مُراعاة العلاقة العضويَّة والمُتكاملة بين البيئة والتَّنمية؛ كون النظام البيئيّ جزءًا لا يتجزَّأ من العمليَّة التَّنمويَّة[1].

6- قطاعُ السِّياحة البحريَّة والشاطئيَّة والترفيهيَّة:

تُعتبر السِّياحة البحريَّة والترفيه من القطاعات المهمَّة في الاقتصاد الأزرق، حيث تجمعُ بين الاستمتاع بالظاهر البحريّ والثقافات المُختلفة، وتشمل السِّياحةُ البحريَّةُ الأنشطةَ التي تتمُّ على أو حول المياه، مثل الرحلات البحريَّة، والسِّباحة، والغوص، وركوب الأمواج، إضافةً إلى زيارة المعالم السِّياحيَّة الساحليَّة، حيث يُمثِّل السفرُ على متن السفن السِّياحيَّة تجربةً فريدةً تُتيح للزوَّار زيارةَ وجهاتٍ مُختلفةٍ في وقت واحد. أمَّا السِّياحة الشاطئيَّة فتشمل الأنشطة التي تُمارس على الشواطئ، مثل: السِّباحة والشمس والاستجمام، والأنشطة المائيَّة التي تشمل الغوص، والتجديف، ورحلات الصيد[2].

ويُمكن أنْ تُوفِّرَ السِّياحة البحريَّة فرصَ عملٍ للعديد من السكَّان المحليِّين، ولها تأثيرٌ مُباشرٌ على الاقتصاد، وتزيدُ الطلبات المُتزايدة على السِّياحة البحريَّة من الاستثمار في البنية التحتيَّة المحليَّة، ويُمكن استخدامُ التكنولوجيا الرقميَّة في حجز الرحلات وتجربة المُسافرين، مثل تطبيقات الهواتف الذكيَّة.

7- قطاع الشحن والنقل البحريّ والخدمات اللوجستيَّة:

يُعَدُّ قطاعُ الشحن والنقل البحريّ والخدمات اللوجستيَّة من أبرز العوامل التي تُؤثِّرُ على الاقتصاد العالميّ، حيث يُسهم في تسهيل التِّجارة وزيادة الكفاءة، ويشملُ نقل البضائع والأشخاص عبر المُسطَّحات المائيَّة باستخدام السفن، ويُعتبَرُ هذا النوع من النقل أحد أكثر الوسائل فاعليَّةً من حيث التكلفة لنقل الموادِّ والمُنتجات، ومن المُتوقَّع أنْ تُسهم التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعيّ وتحليل البيانات في تحسين العمليَّات وتقليل التكاليف، كما يُتوقَّع أنْ تتَّجه الشركات نحو تحسين الكفاءة

(1) أبو النمر، مدحت؛ ومحمد مدحت، ياسمين. (2017). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتُها (ط. 1). القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع، ص. 83.

(2) أبو زيد و فوزي، مصدر سابق، ص 37.

الطاقيَّة وتبنِّي مُمارساتٍ صديقةٍ للبيئة، وستستمرُّ الشركات في تنفيذ تقنيَّات الرقمنة لتسهيل العمليَّات اللوجستيَّة وتحسين سلسلة الإمداد[1].

8- قطاع التَّعدين:

يُعتبر التَّعدين في سواحل وأعماق البحار والمُحيطات جزءًا أساسيًّا من الاقتصاد الأزرق، حيث يُمثل مصدرًا غنيًّا للموارد البحريَّة التي تُسهم في العديد من الصِّناعات، ويشمل التعدينُ البحريُّ استخراجَ الموارد من المُسطَّحات المائيَّة، سواءٌ من السواحل أو من أعماق البحار والمُحيطات، ويتضمَّنُ ذلك تقنيَّاتٍ مُتطوِّرةً للوصول إلى الموادِّ الخام، ويُعتبر استخراج النفط والغاز من القاع البحريّ من أبرز الأنشطة، حيث تُستخدم تقنيَّات حفر مُتقدِّمة، ويُستخرج كذلك المعادن الثمينة مثل الماس والذهب، والتي تُستخرج من قيعان الأنهار والبحار، وكذلك يتمُّ استخراح المعادن الصِّناعيَّة والتي تشمل الكبريت، والحصى، والملح، التي تُستخدم في صناعاتٍ مُختلفةٍ مثل البناء والكيماويَّات، وأيضًا يتمُّ استخراج الموارد البيئيَّة مثل الأصداف البحريَّة، التي قد تُستخدم في بعض التَّطبيقات الصِّناعيَّة[2].

يُمثِّل التَّعدين في سواحل وأعماق البحار والمُحيطات عمودًا فقريًّا لقطاع الاقتصاد الأزرق، حيث يُسهم في دعم النموِّ الاقتصاديّ، مع ضرورة مُراعاة الأبعاد البيئيَّة والاجتماعيَّة.

وقد أصبح موضوع الاقتصاد الأزرق حيويًّا ومُستقبليًّا من حيث الاستثمار فيه، فلقد اتَّجهت العديد من الدول والمُنظَّمات إلى بناء خُططٍ واستراتيجيَّاتٍ مُستقبليَّةٍ في هذا الإطار وتفعيل الدور الحيويّ له، من حيث دراسة الفرص المُمكنة وكيفيَّة بناء أفكارٍ جديدةٍ ومُنتجاتٍ حيويَّة؛ لتحقيق أقصى استفادةٍ من إمكانيَّات الإقليم البحريّ؛ وذلك بتطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق كأساسٍ للتَّنويع الاقتصاديّ والنموِّ المُستدام وحماية البيئة[3].

الفرع الثاني: آثارُ الاقتصاد الأزرق على الاقتصاد الليبيّ

يعتمدُ الاقتصادُ الليبيُّ بشكلٍ كبيرٍ على قطاع النفط، ممَّا قد يحدُّ من التَّنمية المُستدامة في المُجتمع الليبيّ، ويُوسِّع الفوارقَ والمُستوى المعيشيَّ، ويُؤثِّر سلبًا على دخل الفرد، خاصَّةً بعد ما يشهدُه قطاع النفط من تقلُّبات في الأسعار، وعليه يُمكن أنْ يُسهم الاقتصاد الأزرق في تنويع المصادر الاقتصاديَّة من خلال تطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق، بما يُوفِّر فرصَ عملٍ لشريحةٍ كبيرةٍ من

(1) زميت، مصدر سابق، ص 18.
(2) زغلول، مصدر سابق، ص 399.
(3) أبو زيد و فوزي، مصدر سابق، ص 37.

الشباب، وهذا ما سيُساعد على تقليل الفجوات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وعليه يُمكن أنْ يُؤثِّرَ الاقتصادُ الأزرق على الاقتصاد الليبيّ في عدَّة أمورٍ، منها:

1- تنوُّع مصادر الدخل:

يُشير إلى استراتيجيَّاتٍ وأساليبَ تهدفُ إلى زيادة عدد المصادر التي تُدِرُّ إيراداتٍ ماليَّةً، سواءٌ على مُستوى الأفراد أو الحكومات أو الشركات، ويعني هذا الابتعادَ عن الاعتماد على مصدرٍ واحدٍ فقط للدخل، والذي قد يكون عُرضةً للتقلُّبات والمخاطر، حيث يعتمدُ الاقتصادُ الليبيُّ بشكلٍ كبيرٍ على عائدات النفط، ويُمكن أنْ يُسهم الاقتصاد الأزرق في تنويع المصادر الاقتصاديَّة من خلال تطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق.

إنَّ وجود مصادرَ مُتعدِّدةٍ يسمحُ بالاستدامة الماليَّة للاقتصاد الليبيّ، حيث تُعوِّضُ مصادرُ الدخل المُختلفة بعضها البعض في الأوقات الجيِّدة والسيِّئة، ويُساعد تنويعُ دخل الأفراد والشركات في تحقيق استقرارٍ ماليٍّ أكبر، حيث يُمكنهم الاعتمادُ على مجموعةٍ من المصادر بدلاً من مصدرٍ واحد، يُعزِّز تنوُّع مصادر الدخل من عمليَّة الابتكار، حيث يتطلَّب التوسُّع في مجالاتٍ جديدةٍ التفكيرَ في أفكارٍ جديدةٍ ومُنتجاتٍ مُبتكرة، ويُؤدِّي تنويع الدخل إلى جذب مزيدٍ من الاستثمارات في مجالاتٍ جديدةٍ، ممَّا يُعزِّز من النموِّ الاقتصاديّ العامّ[1].

2- خلقُ فُرَصِ عمل:

سيُساعد الاقتصاد الأزرق في زيادة توفير فرص عملٍ للأفراد، ويُسهم في خفض مُعدَّلات البطالة وزيادة المُستوى المعيشيّ في المُجتمع الليبيّ، ممَّا سيترتَّب عليه تقليلُ الفقر ويُعزِّز استقرار المُجتمع، ويُؤدِّي توفيرُ فرص العمل لدعم التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، ونرى بأنَّ تطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق يُمكن أنْ يتَّجه إلى خلق فرصِ عملٍ جديدةٍ تُعزِّز التَّنمية المُستدامة.

3- تعزيزُ الأمن الغذائيّ:

الأمنُ الغذائيُّ ضروريٌّ لضمان صحَّة السكان وتفادي المشاكل الصحِّيَّة المُرتبطة بسوء التغذية، ويُؤدِّي نقصُ الغذاء إلى عدم الاستقرار الاجتماعيّ، ممَّا قد يتسبَّبُ في نزاعاتٍ وأزمات، والأمنُ الغذائيُّ يرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بالنموِّ الاقتصاديّ وزيادة الإنتاجيَّة، ويُعتبر الاقتصاد الأزرق جزءًا من استراتيجيَّات الأمن الغذائيّ، حيث تُسهم القطاعات البحريَّة مثل الصيد وتربية الأحياء البحريَّة في

(1) أبو زيد و فوزي، مصدر سابق، ص 86-93.

توفير البروتين والمواد الغذائيَّة الأخرى. كما أنَّ دعم هذه الأنشطة يُمكن أنْ يُسهم في تحقيق الأمن الغذائيّ للمُجتمعات الساحليَّة[1].

4- الاستثمارُ في التكنولوجيا:

يُعتبر ضرورةً حيويَّةً لتعزيز استدامة الموارد البحريَّة وتحقيق النموّ الاقتصاديّ. إنَّ استخدام تقنيَّات مثل الاستشعار عن بُعد والطائرات بدون طيَّار لتحسين أساليب الصيد وتحديد مواقع الأسماك بكفاءة، وتحسين عمليَّات تربية الأسماك والرخويات باستخدام تقنيَّات مثل أنظمة المُراقبة والبيانات لتحسين الإنتاجيَّة، وكذلك استخدام تحليلات البيانات الكبيرة لفهم الأنماط البحريَّة وتوقع التغيُّرات، ممَّا يُعزّزُ من استدامة الصيد، كما يجبُ تطويرُ أنظمةٍ لإدارة معلومات الموارد البحريَّة تُساعد في اتِّخاذ قراراتٍ مُستنيرة[2].

من خلال الاستثمار في التكنولوجيا في الاقتصاد الأزرق، يُمكن تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ مُستدام، مع الحفاظ على الموارد البحريَّة والبيئة. هذا الاستثمارُ يُعتبر خطوةً مهمَّةً لمُستقبلٍ أفضلَ يعتمدُ على استخدام الموارد بطريقةٍ مسؤولةٍ وفعَّالة.

5- الشراكات الدوليَّة:

يتطلَّبُ الاقتصادُ الأزرقُ التَّعاوُنَ العالميَّ، ممَّا يُؤدّي إلى شراكاتٍ دوليَّةٍ في الأبحاث، والاستثمارات، والتكنولوجيا، ممَّا سيُؤثِّر على الاقتصاد الليبيّ بشكلٍ إيجابيّ.

6- تأثيرات بيئيَّة إيجابيَّة:

يُمكن للاستثمارات البحريَّة المُتجدِّدة أنْ تُقلِّل من انبعاثات الكربون، ممَّا يُسهم في التخفيف من آثار التغيُّر المناخيّ.

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

1- يُسهم الاعتماد على الاقتصاد الأزرق في تقليل البطالة، ويُؤدّي إلى الاستقرار الاجتماعيّ والسِّياسيّ والاقتصاديّ.
2- يُسهم الاقتصاد الأزرق في تعدُّد مصادر الدخل للدولة الليبيَّة، ممَّا يدعم الاقتصادَ الوطنيَّ بشكلٍ عامّ.

---

(1) زغلول، مصدر سابق، ص 416.
(2) أبو زيد و فوزي، مصدر سابق، ص30.

3- جذب الاستثمارات الخارجيَّة ممَّا يُوفِّر فرصَ عملٍ لأفراد المُجتمع.
4- عدم وجود تشريع ينظِّم التَّنمية المُستدامة بشكلٍ خاصٍّ.
5- من خلال هذه الدِّراسة تبيَّن عدم استغلال الثروة البحريَّة أو ما يُسمَّى الاقتصاد الأزرق كما ينبغي؛ ليكونَ لها تأثيرٌ فعليٌّ في التَّنمية المُستدامة في ليبيا على الرغم من وجود الدولة على ضفاف البحر الأبيض المُتوسِّط كأحد الثروات الطبيعيَّة المهمَّة على مُستوى العالم.

ثانيًا: التوصيات:

1- تكريس التَّنمية المُستدامة في الدستور الليبيّ بما يُحقِّق العدالة الاجتماعيَّة ويحفظُ حقَّ الأجيال القادمة، والإسهام في التطوُّر الاقتصاديّ.
2- على الجهاتِ ذات الاختصاص أنْ تهتمَّ بالاقتصاد الأزرق ودعمه بجميع الوسائل اللازمة، ووضع سياساتٍ تشجِّع على استخدام الموارد المائيَّة، وتعزيز الوعي عن أهمِّيَّة الاقتصاد الأزرق.
3- تعزيز التَّعاوُن الدوليّ، خاصَّةً مع الدول التي سبقتنا في دعم الاقتصاد الأزرق.
4- نهيب بالمُشرِّع الليبيّ سنَّ تشريعٍ وطنيٍّ مُتكامل للاقتصاد الأزرق يتضمَّن تحديد المفاهيم للقطاعات المعنيَّة به، ووضع إطارٍ قانونيٍّ يُوازن بين الاستهلاك الاقتصاديّ للموارد البحريَّة وحمايتها بيئيًّا.
5- عقد اتِّفاقيَّاتٍ أمنيَّةٍ مع الدول المُجاورة لضمان عدم التعدِّي على الثرواتِ البحريَّةِ في الحدود الإقليمية للدولة الليبيَّة.
6- تشجيع الاستثمار في قطاع الاقتصاد الأزرق؛ وذلك من خلال توفير بيئةٍ تشريعيَّةٍ واقتصاديَّةٍ جاذبةٍ للاستثمار المحليّ والأجنبيّ، من خلال تقديم الحوافز والتَّسهيلات والضَّمانات القانونيَّة اللازمة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- زغلول، أحمد خالد سعد. (2023، أبريل). الاقتصاد الأزرق وتعظيم الاستثمار في مصر. مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 114(550).
2- بومعرفي، ريم. (2023). تبنّي الاقتصاد الأزرق كمسار جديد للدول النامية: دراسة حالة الجزائر. دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، 23(1).
3- الغرباوي، شهدان عادل. (2020). التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية. دار الفكر الجامعي.
4- زميت، صوفيا. (2025). دور تمويل أنشطة الاقتصاد الأزرق في تعزيز استثمارات التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – مخبر استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، 8(2).

5– أبو زيد، محمد صبري؛ وفوزي، أحمد محمد. (2025). دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة. دار الفتح للطباعة والنشر.

6– عبد اللطيف، محمد محمد. (2026). قانون التنمية المستدامة. دار النهضة العربية.

7– أبو النمر، مدحت، ومدحت، ياسمين محمد. (2017). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. المجموعة العربية للنشر والتوزيع.

8– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. (2018، ديسمبر). الاقتصاد الأزرق ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب.

9– القليطي، محمد بن يوسف عيسى. (2025، مايو). الاقتصاد الأزرق ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: الاهتمام العالمي وبعض التجارب الدولية والإقليمية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، (124).

10– صالح، محمد عادل سيد محمد. (2025، يوليو). مساهمة الاقتصاد الأزرق في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية، 16(3).

ثانيًا– المراجع الأجنبيَّة:

11- Legifrance. (n.d.). Article L. 110-1 du Code de l’environnement. https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000043975398

12- Techera, E. J., & Winter, G. (2019). Marine extremes: Ocean safety, marine health and the blue economy. Routledge.